

المقدمة

كانت بداية ظهور فكرة المشروع الحضري في السبعينيات في أوروبا وهذا بغية تحسين الحياة الحضرية وذلك بدمج مختلف الفاعلين في الانتاج الحضري.

أولاً: سياق المشروع الحضري

1. بعض المفاهيم الخاصة بالمشروع الحضري

- تم اعتماد مفهوم المخطط "Plan" بشكل واسع وشامل ولمدة طويلة من قبل الجهات الفاعلة في التهيئة والتعمير، ليتم استبداله بمصطلح المشروع الحضري "Projet Urbain" كصيورة و عملية تقنية لمجال اختصاص المعماري، ليتطور المفهوم ويصبح أكثر شمولية للبعد الحضري للمدينة، وهو عبارة عن مشاركة وتنافس الإمكانيات المتعددة خاصة التقنية وليس فقط مجرد شكل للتنظيم المجالي، هذه الازدواجية في إعادة التسمية "المشروع" و "الحضري" أنتجت نوع من الغموض في المفهوم<sup>1</sup>.
- يعكس المشروع الحضري أيضاً نوعية ودرجة تطور الأفكار، فهو يتطلب مشاركة العديد من الفاعلين، فهو يعبر عن نظام ديمقراطي هاركي "متدرج" متعدد المقاييس بين المدن، بين البلديات، بين فروع البلدية .... مع ضرورة التأكيد أن الأبعاد الثلاثة للمشروع الحضري (الاقتصادية، الاجتماعية والمجالية) لا تأخذ بنفس القيمة، لكن تقدم و تأخر حسب الحالة مثال: تفضيل الطابع الاقتصادي (جلب المؤسسات) على الطابع الاجتماعي (زيادة العمل أو العكس)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بيبيمون وليد، 2012، "ظاهرة التلاحم الحضري وانعكاساتها المجالية حالة مدينتي باتنة و تازولت"، مذكرة انيل شهادة الماجستير جامعة باتنة.

<sup>2</sup> بيبيمون وليد، مرجع سابق.

- كما يعتبر المشروع الحضري فعل حضري ملموس وواقعي، كونه يسعى في منهجيته إلى توضيح الإشراف الشامل للمعارف للوصول إلى الكيفية المناسبة لتكوين الفكر المكتسب ومعالجة التفصل بين مختلف المقاييس<sup>3</sup>.

## 2. السياق التاريخي للمشروع الحضري

عرف المشروع الحضري سنة 1980 كأداة جديدة في التدخلات على المجال الحضري وهذا التغيير جاء نتيجة عدة عوامل : التطور القانوني العام ولامركزية القرار في مادة التعمير على المستوى البلدي والتي غيرت بشكل تام أشكال التخطيط الحضري، كما أصبحت الأدوات التقليدية للتعمير لا تسمح الرؤساء البلديات للوقوف في وجه المشاكل العمرانية (انخفاض الانتعاش الاقتصادي أو الفصل والتهمة الاجتماعية) و المسجلة بشكل كبير في المدن الكبرى من جهة ومن جهة أخرى تطور الاقتصاد الرأسمالي وتحول المؤسسات إلى فاعلين أساسيين ليس فقط في النمو الاقتصادي لكن أيضا في التنمية العمرانية "الحضرية"، بالإضافة إلى ظهور شكل آخر من التسيير يمكن تطبيقه على المدينة وإبراز صورة المسير الفعلي لها كمؤسسة، مع وضع استراتيجية وتهيئته للمناطق مستقبلا بأسعار تنافسية لجلب الشركات وبالتالي تقليص معدلات البطالة، وإيجاد شكل المظهر العمراني والمظهر الاقتصادي والاجتماعي كهدف أساسي في التخطيط وتهيئة المدينة وضرورة التحكم وإنشاء مؤسسات و ضمان التشغيل خصوصا<sup>4</sup>.

تماشيا مع الحركة العامة للاقتصاد والتبادلات الاجتماعية، عاصرت مخططات التعمير التطور وفرضت نوع من الترشيدية المجالية *rationalite spatial*، وبعد 1980 أصبح الاقتصاد يشكل الرهان الأساسي في سباق البلدان، الأقاليم، المدن، المواقع... وأساليب التعمير النوعية أصبحت ضرورية للاستحواذ على النشاطات والاستثمارات، مما يوافق التحول من التخطيط الكمي إلى نظرة أكثر نوعية عن

<sup>3</sup> Nicole Eleb-Harle. Conception et coordination des projets urbains, 2004, Page 37

<sup>4</sup> بيبيمون وليد، مرجع سابق.

طريق تكييف أدوات التعمير في المحتوى والشكل، مما يعني عدم حساب الاحتياجات انطلاقاً من معايير رقمية بل انطلاقاً من النسيج، والوضعية المحلية الحقيقية، استراتيجيات التنمية الموافقة لمشاريع محددة (التجهيز البنية التحتية).

أثرت الضغوطات التنافسية في شكل الإنشاءات والسياسة التجارية العالمية خاصة في أوروبا، أين لجأت سياسة المدن للاستشارة الاستراتيجية لفهم أحسن لشخصيتها، وتشخيص الهوية من تسيير المدينة إلى تسيير المؤسسة وتحديد المشروع الحضري أو المشروع المطبق على المدينة والذي يمس الفائدة العامة على عكس مشروع المؤسسة الذي يرفع رهانات الفائدة الخاصة واستراتيجية المؤسسة تقوم على مشروع وحيد، لكن التسيير الحضري يقوم على نظرة استراتيجية تتموضع على ثلاثة مشاريع كون المدينة دائماً حقيقة ثلاثية: المجال، البعد السوسيو-اقتصادي، إرث حضري، حيث يعتبر هو الترجمة المجالية لتوجهات أدوات التهيئة والتعمير أول مستوى للمشروع الحضري<sup>5</sup>.

وتشكل تجربة المشروع الحضري لمدينة بولونيا الإيطالية الخطوة الأولى للنهج الجديد لعملية التخطيط الحضري للدول الأوروبية، خلال بدايات النصف الثاني من القرن الماضي.

ففي نهاية سنوات الستينيات (1960)، شكل تسيير التراث التقليدي والجانب المعماري القديم، وكيفية إعادة إدماج السكن الاجتماعي داخل المراكز الحضرية العتيقة (خاصة مدينة بولونيا)، إضافة إلى مشكلة التعمير التي اعتمدت على المجمعات الكبرى، وتكييف شبكة الطرق مع وسائل النقل الجديدة، والتهيئة التقنية للمراكز القديمة، أهم المشاكل الرئيسية في إيطاليا<sup>6</sup>.

<sup>5</sup> P. Merlin - F. Choay.. Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, 2eme édition 2009 .P726.727

<sup>6</sup> بيبيمون وليد، مرجع سابق.

في حالة فرنسا ظهر مصطلح المشروع الحضري خلال سنوات السبعينيات من القرن الماضي "1970"، حيث تم استخدامه من طرف المماريين كمرادف لمعنى التركيبة العمرانية، كما يشمل أيضا على فكرة المشروع المعماري على المستوى الواسع والكبير، بمعنى آخر: أن فكرة المشروع التقليدي "الكلاسيكي"، كعملية تقنية من اختصاص المهندس المعماري أو العمراني، أصبحت أكثر اتساعا وتشعبا على مستوى المدينة التي تعمل ضمن نظام شامل، وتقوم على تدخل مجموعة من الاختصاصات والقدرات الفاعلة وليس فقط على مسألة التنظيم المجالي أو البعد المادي، وبهذا أخذت العملية ازدواجية في التسمية ما بين المشروع" و "التمدن أو الحضرية"<sup>7</sup>.

### 3. الأبعاد المرتبطة بالمشروع الحضري

أدى تطبيق استراتيجية المشروع الحضري في الدول المتقدمة إلى تحديد ثلاثة أبعاد يمكن اعتبارها إشكاليات لتطبيق سياسة المشروع الحضري، إذ تمثلت هذه الأبعاد في الأبعاد السياسية والاقتصادية والتقنية للمشروع، وهي في نفس الوقت تمثل نقاط ارتكاز المشروع الحضري في الفعل الحضري *le fait urbain*، وتبين بشكل آخر تنافس المكونات الثلاثة للمدينة من سوسيو- اقتصادية ومجالية ونظام مؤسساتي.

### 1.3. البعد السياسي<sup>8</sup>

يرتبط بالتحويلات التي تطرأ على الإطار القانوني والدستوري يسمح هذا المشروع إلى الوصول لصانعي القرار وتأمين الدعم للسكان المدينة نحو تأكيد الهوية الجماعية وتطور الفهم المشترك للمستقبل. حسب

<sup>7</sup> بيبيمون وليد، مرجع سابق.

<sup>8</sup> بيبيمون وليد، مرجع سابق.

أرشر<sup>9</sup> "يهدف المشروع الحضري إلى تحريك وحشد جميع الجهات الفاعلة لتحديد صورة المستقبل والتصور المستقبلي"، ويقصد بالمشروع الحضري في هذه الحالة بمشروع المدينة ومشروع التجمع الحضري.

تهدف هذه المشاريع إلى تلبية أهداف التخطيط الاستراتيجي، حيث تتطلب التعرف وتحديد إمكانيات وعوائق "عيوب" المدينة الرهانات الكبرى، تنظيم عملية التشاور والشراكة تقديم مشروع توافقي ومرضي لجميع الأطراف.

### 2.3. البعد الاقتصادي والمالي<sup>10</sup>

يرتبط بفكرة المدينة على أنها منتج تجاري وسوق مفتوحة للمنافسة التجارية ويدخل ضمن نسق التنافس للمدن التي تسعى لتأكيد ذاتها، حيث تم تسجيل عدة محاولات والتي تم إعلانها من أجل تهيئة بعض الجوانب في بعض الأحيان جاءت تحت عنوان المشروع الحضري، وذلك بهدف جذب عدد معين من السياح وبعض النشاطات الجديدة. وتستند هذه العملية أيضا إلى مبدأ التركيب لعمليات التعمير، أين يشكل التوازن المالي القاعدة الأساسية لتجسيدها.

كما يحد دائما الجهات الفاعلة والمتدخلين العموميين إلى إجراء دراسات الجدوى التقنية والمالية على حد سواء، والتي تبين من جهة إمكانية نجاح المشروع مع مستلزمات السوق والاستجابة للطلب، ومن جهة أخرى، وجود الإمكانيات التقنية القانونية اللازمة لتحضير وتجسيد وتسيير العملية، وهو ما توصل إليه فليب جنستي **Philippe Genestier** إذ يقول : "أن المشروع الحضري هو "منهجية عملية تهدف

<sup>9</sup> بوفنارة كريمة مذكرة ماجستير، ص40.

<sup>10</sup> بيبيمون وليد، مرجع سابق.

إلى جعل المدينة تستجيب لمنطق السوق<sup>11</sup>. غير أن هذا النقد لا يشمل المشاريع الحضرية في حد ذاتها وإنما في كيفية تسييرها.

### 3.3. البعد المعماري والعمراني<sup>12</sup>

يرتكز المشروع الحضري المعماري على مستوى البناية أو العمارة أو مجموعة من البنايات وتعتبر هذه العملية المعمارية العمرانية الأكثر تكاملاً، وهذا سواء في أهدافها أو في عملية تنفيذها حيث يعرف المشروع في هذه الحالة بالعلاقة الوثيقة بين عناصر الشكل الحضري المحيط بها.

ويعتبر هويت (Huet (1986) المشروع الحضري على أنه وسيلة وأداة للوساطة بين المدينة والعمارة "الهندسة المعمارية" ويكمن التحدي على مستوى شكل المدينة والبنية العمرانية *la forme urbaine* وصيغة المشروع الجديد الذي يتم وضعه داخلها، أين يتم الأخذ بعين الاعتبار الأشكال الحضرية خارج نطاق الصرامة التقنية للاستفادة من الجوانب الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية كما أن كريستيان ديفيي يقر بأن المشروع الحضري "هي عملية تهدف إلى تهيئة وتحضير المجال للاستخدام"<sup>13</sup>.

### 4. مبادئ المشروع الحضري

يلخص دانيال بانسون (Daniel Pinson)<sup>14</sup> مبادئ المشروع الحضري في ثمانية نقاط مختلفة تمثلت في :

<sup>11</sup> P. Ingallina, que sais-je ?, le projet urbain, 1 ère édition, France, 2001 :N° : 47910, P9.

<sup>12</sup> بيبيمون وليد، مرجع سابق.

<sup>13</sup> P. Ingallina, مرجع سابق، ص18.

<sup>14</sup> Siham BESTANDJI- Rites thérapeutiques et bien-être spirituel. Ancrages et résurgences. Pour un projet urbain de tourisme pèlerin. Novembre 2008. Université Mentouri. P 175

- يجب اعتبار المشروع الحضري على أنه صيرورة "عملية" و نتيجة processus et resultat في نفس الوقت وليس كنتيجة فقط دون صيرورة (من حيث أساليبه و طرقه).
- المشروع الحضري يفكر في المدينة الحالية وليس ضدها أو بعيد عنها، كإعادة إنشاء وبناء مدينة فوق المدينة وليس كنمو أو امتداد للمدينة.
- المشروع الحضري يفكر ضمن الشمولية في أبعاده التكاملية و بطريقة تكاملية بين القطاعات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، الثقافة، التقنية... وليس بشكل قطاعي أي لأحد هذه الأبعاد.
- المشروع الحضري يعمل وفقا لمبدأ التوازن والاستمرارية على المدى القصير والطويل وليس ضمن الاستعجال والاستجابة للأزمة (استغلال الفرصة المناسبة دون استنزاف موارد الحاضر من أجل حاجيات المستقبل).
- المشروع الحضري يفكر بعلاقة أغلب الفاعلين في المدينة (ليس ضدهم أو بعيد عنهم)، أي الفائدة المشتركة عوض الفائدة العمومية العامة، التراضي عوض التضارب، التشارك بدل التوزيع والمبادرات المفككة .
- المشروع الحضري يفكر كوسيلة وكنص قابل للتجسيد وللتعديل وقابل للتعويض وليس كحالة مثالية غير قابلة للتبديل. بمعنى يمكن تحقيقه سياسيا واقتصاديا وليس فقط تقنيا.
- المشروع الحضري يفكر على أنه نظام ونص مفتوح، قابل للتكيف، وليس مغلقا نهائيا، أي أنه يراعي ويتماشى مع العقبات والتحولات الاقتصادية والسياسية، ومفتوح على النقاش والتفاوض.
- المشروع الحضري يفكر على أنه نظام معقد (لا يقتصر على التقنية فقط) من حيث الخاصية المجالية (التنوع الحضري وليس الاحتكار الوظيفي)، ومن حيث الخاصية الزمنية (تسيير وإدارة التغيرات والارتياحات).



5. مقاييس المشروع الحضري

5.1. مشروع المدينة " *projet de ville*". ويسمى أيضا "الخطة الاستراتيجية"

يتطلب تنفيذ مشروع المدينة الأخذ بعين الاعتبار مقياس أكثر اتساعا من المقياس البلدي (إيجاد ميكنزمات وآليات مشتركة بين البلديات المتجاورة، مع مدن أخرى، ومع القطاع الخاص)، والمرور بسلسلة تدخلات توافق تلك الخاصة بمشروع المؤسسة والتي تتمثل في :

- تحديد الاختيارات.
  - تثبيت الأهداف الموافقة.
  - تحديد برامج التدخل والعمل في إطار السياسات القطاعية (السكن، النقل...)
- مع ضرورة التأكيد أن التحكم في مشروع المدينة يقوم على قابلية التنفيذ المالية التمويلية.

5.2. المشروع الحضري *Projet Urbain*<sup>15</sup>

المشروع الحضري يترجم توجيهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمشروع المدينة ضمن المظهر المجالي، كما يسعى لإرساء التوازن الإقليمي الذي يخدم الطموحات الاستراتيجية.

تهدف هذه الوثيقة إلى معالجة الاستغلال المجالي والوظيفي للمدينة بالترابط مع الطموحات الاستراتيجية، كما يجب أخذ الجوانب (المورفولوجية الحضرية والشكل الحضري..) بعين الاعتبار في العملية التخطيطية حتى ولو كانت في ثانوية مقارنة مع البعد السوسيو - اقتصادي.

<sup>15</sup> P. Ingallina، مرجع سابق، ص27-28.

### 3.5. المشروع البلدي<sup>16</sup> *Projet Mairie*

المشروع البلدي "مشروع البلدية" هو جهاز أو نظام الإنشاء والتجسيد الفعلي للمشاريع السابقة "مشروع المدينة والمشروع الحضري" من خلال تطوير الأدوات والإجراءات المعمول بها من وجهة نظر الأدوات التعميرية، حيث يعتبر المشروع البلدي العلاقة العملية وخطة عمل للربط ما بين المشروع الحضري ومشروع المدينة.

---

<sup>16</sup>بييمون وليد، مرجع سابق.

الخاتمة

غير المشروع الحضري سياسة التخطيط من الشكل التقليدي إلى فكر جديد يشمل جميع الفاعلين في المدينة، فهو عبارة عن عمليات تخطيطية تهتم بمراد المدينة وذلك بعدم استنزافها والمحافظة عليها، لضمان جودة عمرانية بأقل تكلفة وأقل سلبيات.

ثانيا : التنمية المستدامة

مقدمة

ظهرت التنمية المستدامة نتيجة للتدهور الذي شهده العالم جراء الازمات التي عصفت به من التدهور البيئي، ونقص في الموارد الطبيعية واستنزاف البعض منها، ظاهرة الاحتباس الحراري، وما خلفت من سلبيات عديدة، هذا ما دعى إلى اعادة النظر في السياسات المتبعة والبحث عن حل أنسب يراعي جميع المجالات، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والمحافظة على ثروات الاجيال القادمة.

1. التنمية الحضرية<sup>17</sup>

هي عملية معقدة ومتداخلة ما بين التنمية الاجتماعية والثقافية والنفسية، وتعتمد التنمية الحضرية على دراسات السكان والاقتصاد واستخدامات الأراضي والنقل والخدمات والمرافق الحيوية ووسائل الانتاج.

2. بدايات وتطور مفهوم التنمية المستدامة<sup>18</sup>

**المرحلة الأولى :** في سنة 1968 إنشاء نادي روما الذي يعد أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة. لقد ضم هذا النادي عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذلك رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

**المرحلة الثانية :** في سنة 1972 ينشر نادي روما تقريراً مفصلاً حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2010. ومن أهم نتائجه هو أنه سيحدث خلا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها.

**المرحلة الثالثة :** نشر "جاي فورستر" دراسة بعنوان حدود النمو والتي تضمنت نموذجاً رياضياً لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي: استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية تدهور البيئة. هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي، وذلك لمدة ثلاثين سنة.

<sup>17</sup>مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد السادس والعشرون - العدد الأول - 2010، التخطيط الحضري في سورية والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة، ص40.

<sup>18</sup> العايب عبد الرحمان، 2010-2011، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، ص16-19.

**المرحلة الرابعة :** في جويلية من سنة 1972 انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم حيث تم خلالها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية. طالبت الدول النامية بان لها الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة ونفاذي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة.

**المرحلة الخامسة :** في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم. وقد أشار هذا التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض وأن ألوفا غير معروفة يمكن إن تكون قد اختفت نهائيا. كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء الطلق 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة و177 مليون طن من أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتحركة.

**المرحلة السادسة :** في أكتوبر سنة 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة الهدف منه توجيه وتقييم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

**المرحلة السابعة :** في أبريل من سنة 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويعرف كذلك بتقرير برونتلاند حيث أظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، وأكد التقرير على أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.

**المرحلة الثامنة :** في جوان 1992 انعقدت قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل والتي عرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار والتنمية. وعلى غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاعل النووي لتشرنوبيل وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، وقد خرج المؤتمر بست نتائج:

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي.
- إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة، وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار.
- جدول أعمال أجندة القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض.
- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية.
- إقرار إتاحة التقنية البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية.
- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

**المرحلة التاسعة :** كما تم في شهر ديسمبر 1997 إقرار بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتناس الغازات الدفيئة.

المرحلة العاشرة : في أبريل من سنة 2002 عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:

✓ تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992.

✓ استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.

✓ اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.

✓ تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

إضافة إلى هذه التواريخ، فقد انعقدت في شهر ديسمبر من سنة 2009 قمة كوينهاغن والتي تهدف إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى اتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي بضرورة خفض الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري إلى جانب قضايا فرعية أخرى على صلة بمسألة التغير المناخي في العالم.

### 3. مفاهيم حول التنمية المستدامة

هناك العديد من مفاهيم التنمية المستدامة نذكر منها :

• لجنة برونتلاند : التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق

الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهما<sup>19</sup>.

• مؤتمر الأرض عام 1992 : ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو

الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضر والمستقبل<sup>20</sup>.

<sup>19</sup> العايب عبد الرحمان، مصدر سابق، ص12.



- **تعريف ماري كلود :** هي "وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش"<sup>21</sup>.

#### 4. أبعاد التنمية المستدامة

من خلال مختلف مفاهيم التنمية المستدامة، تبين لنا أبعادها ذلك لان التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتنمية كل من :

- ✚ **البعد البيئي**<sup>22</sup> : البيئة: لفظ شائع الاستخدام يرتبط مدلوله بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها، فنقول: البيئة الزراعية، البيئة الصناعية، البيئة الصحية، البيئة الثقافية، البيئة الاجتماعية والسياسية ..... وكذلك الحال بالنسبة للبيئة العمرانية. ويعني ذلك علاقة النشاطات البشرية المتعلقة بهذه المجالات....، فالحديث عن مفهوم البيئة إذن هو الحديث عن مكوناتها الطبيعية وعن الظروف والعوامل التي تعيش فيها الكائنات الحية. وهكذا يمكن أن نقول: أن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة. حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية. وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة.

<sup>20</sup> ماجدة أبو زنت وعثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص23.

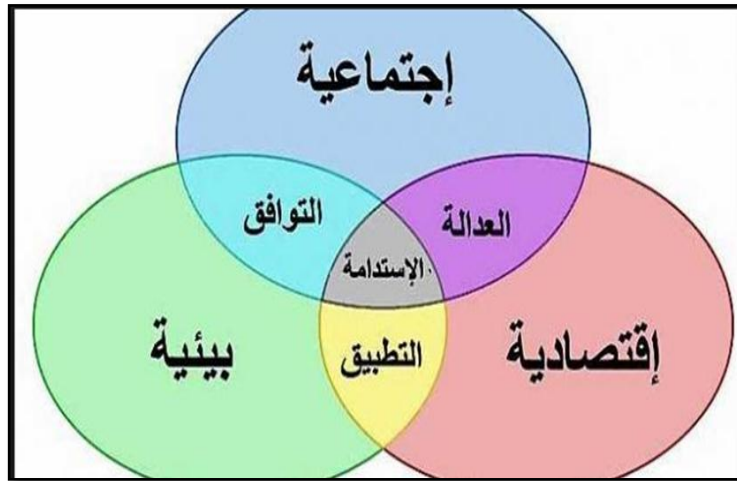
<sup>21</sup> Marie Claude SMOUTS, 2005, Le développement durable, Editions Armand Colin, France, p.4.

<sup>22</sup> مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، 2009، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، المجلد السادس والعشرون - العدد الأول- التخطيط من أجل التنمية المستدامة ص491.

✚ **البعد الاجتماعي**<sup>23</sup>: وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام، ملابس، هواء....) فضلا عن الاحتياجات المكتملة لرفع مستوى معيشته ( عمل، ترفيه، وقود...) ودون تقليل فرص الأجيال القادمة.

✚ **البعد الاقتصادي**<sup>24</sup> : وينبع من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد.

الصورة رقم 01 : أبعاد التنمية المستدامة.



المصدر: شبكة المعرفة البيئية المصرية

<sup>23</sup>مجلة جامعة دمشق مصدر سابق، ص491.

<sup>24</sup>مجلة جامعة دمشق مصدر سابق، ص491.

## 5. التنمية الحضرية المستدامة

تعاني المدينة من مشاكل عديدة في شتى المجالات والحلول المناسب لهذه التغيرات في التنمية الحضرية المستدامة، نذكر منها :

- **تركز السكان المتزايد في المناطق الحضرية، والتوسع الحضري السريع للمدن الكبرى : نصف** سكان الأرض يعيشون الآن في المدن و 20 مليون سوف تستمر في الاستقرار هناك كل عام. في حيث 80% من سكان البلدان المتقدمة ، يعيشون بالفعل في المدينة.
- **خلل في دور المدينة : أصبحت المكان الأساسي للإنتاج والتركز والمزيد من القوة السياسية والاقتصادية.**

طبيعة هذا النمو الحضري غير المتناسب وهذه الاضطرابات السياسية والاقتصادية تسبب عددا من التوترات داخل الحيز الحضري: التأثير على البيئة بسبب التركيز الحضري، لا سيما المشاكل الحادة مثل استهلاك الموارد النادرة (المياه والطاقة والتربة)، الإزعاج ، التلوث (الهواء والنفايات والضوضاء)، التأثير الاجتماعي والاقتصادي على السكان مثل عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي (الأحياء المهمشة المحيطة).

ولتطبيق مبادئ التنمية المستدامة لابد من ايجاد حلول للتحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

## 6. أهداف التنمية الحضرية المستدامة

### 6.1. إمكانية الوصول إلى جميع ايجابيات المدينة

✓ تسعى التنمية الحضرية المستدامة الى تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة في المناطق المهمشة.

- ✓ من الحقوق الأساسية التي تطمح اليها التنمية الحضرية المستدامة هو الحصول على السكن وهذا ينطوي على تطبيق معايير السلامة في البناء، وإعادة تأهيل المساكن دون المستوى المطلوب.
- ✓ تدعو كذلك إلى إعادة تأهيل تنوع الأنشطة وتنوع استخدامات الأراضي، وذلك بالتوزيع الرشيد للمرافق وتنوعها في جميع أنحاء إقليم المدينة والمنطقة الخاضعة للنفوذ.
- ✓ أحد الحقوق الأساسية لكل مواطن ومواطنة هو حرية الوصول إلى جميع مرافق ومظاهر الحياة الاجتماعية بغض النظر عن العمر أو الجنسية أو القدرة البدنية أو العقلية.

## 6. 2. ضمان الصحة في المدينة

من بين الأسس الرئيسية للتنمية الحضرية هي تحسين البيئة المادية والاجتماعية التي يعيش فيها الناس.

المدن لديها دور هام في تعزيز الصحة ودعمها. ويجب أن تكفل نوعية حياة وبيئة مستدامة كافية. وعلى الحكومات أن تنفذ سياسات الصحة العامة التي تتكيف مع الحياة الحضرية، والقيود التي تواجهها ومقتضياته.

يجب أن تكون البيئة الحضرية مواتية للصحة لجميع المقيمين، وذلك من خلال إدارة النفايات وتلوث الهواء، الماء، التربة، التلوث الضوضائي، والتخلص من النفايات الخطرة والحد من إنتاجها، وتدابير الحماية فيما يتعلق بإنتاج الكوارث الطبيعية التي تؤثر على البيئة الطبيعية والمبنية، متابعة المناطق وسكان المناطق الحضرية الأكثر حساسية، توفير مرافق خاصة للمعوقين.

يجب أن تكفل السلطات العامة الغذاء الصحي ومياه الشرب المأمونة، السيطرة على الإمداد والتوزيع للسلع الاستهلاكية القابلة للتلف، تفتيش الأغذية، مراقبة تطبيق اللوائح المتعلقة بالأغذية الصناعية والنظافة الصحية لأماكن الطعام والإقامة.

يصبح من الضروري تشجيع المبادرات الصحية في المجتمع، لتشجيع اتخاذ إجراءات لتحقيق اللامركزية في الخدمات الصحية على مستوى الأحياء، تقديم الدعم النشط للمجموعات والمنظمات التطوعية التي تهتم بالصحة العامة وتعزيز تعبئة المواطنين وتشجيع مشاركتهم في القرارات التي تتخذها إدارة الصحة وتطوير تدريب العاملين الصحيين المجتمعيين والمتخصصين المتطوعين.

الصحة الحضرية هي أيضا مسألة ذات أهمية دولية، وينطوي على تنسيق الإجراءات المحلية مع البرامج الدولية، والتبادل بين المدن في المعلومات والخبرات من أجل الصحة العامة الجديدة وعلى سبيل المثال، العمل على "المدن الصحية" بمبادرة من منظمة الصحة العالمية (OMS).

### 6.3. تهمين التراث

قد يشمل التراث الخصائص الطبيعية المتعلقة بالموقع والتضاريس أو المناخ فضلا عن العناصر التي شيدت وشكلت من قبل الإنسان والتي هي نتاج لقيمها الفنية والثقافية. يعتبر ضروري لضمان هوية وذاكرة المدينة والتراث لديه القدرة على نقل نظام مرجعي ثقافي إلى الأجيال القادمة، لتدوين تطور المدينة من خلال تقييم التراث المشترك. التراث هو عامل الاستقرار الاجتماعي، وهو علامة على الاعتراف وينتمي إلى إقليم.

### 6.4. ضمان التنمية الاقتصادية للمدينة

نظراً لتطورها وتطلعات السكان، يجب أن تعتبر المدن كوسيلة للتنمية الاقتصادية، أي كهيكل الإنتاج والتوزيع والتبادل والاتصالات. التنمية الاقتصادية للمدن أمر ضروري إذ أنها يمكن أن تساعد في تحسين مستوى معيشة السكان.

يجب أن تدعم الحكومات وتشجع خلق فرص عمل خاصة للشباب ومساعدة الشركات بتهيئة الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية في المدن. وهذا يعتمد على البنية الأساسية وتشجيع نمو كل من النقل، مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية، المرافق العامة، الاجتماعية والمجتمع المحلي والسلطات العامة ولذلك يجب تحديد الثغرات في البنية الأساسية وتأخذ في الاعتبار في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يجب أن توضع هذه الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية في نظر المدينة بالنسبة للإقليم، المدن يمكن أن تكون متكاملة من حيث إمكانية الوصول إلى موارد المياه والموارد الطبيعية الأخرى المنتجة في وحدة أو أخرى، وجزء من سكان مدينة يمكن العمل في منطقة أخرى أو استخدام الخدمات.

#### 6.5. ضمان الإدارة الاقتصادية والعقلانية للموارد

النمو المفرط للمدن والتصنيع والنمو الاقتصادي تهدد النظم الإيكولوجية أكثر من البيئة المحلية والعالمية وتميل إلى استنزاف الموارد.

التنمية المستدامة تدعو للتغيير واستبدال الإنتاج والاستهلاك غير المستدام. تتطلب استخدام الطاقات النظيفة، الحد من إنتاج النفايات من خلال الترويج لاستخدامها كمورد، هناك حلول أخرى غير الحرق مثل إعادة تدوير، الفرز في المصدر أو السماد الفردي أو التثمين بالهضم اللاهوائي (إنتاج الغاز الحيوي).

تتطلب الإدارة الفعالة للموارد أيضا الحد من استهلاك الطاقة في المدن، وذلك من خلال التخطيط الحضري بتشجيع تكثيف مستوطناتهم، مصدرا لتوفير الطاقة، من خلال تقليل المسافات بين أماكن الإقامة والعمل، بتعزيز العمل من المنزل، أو من خلال سياسة النقل العام الذي يمكن الحد من استخدام السيارات الخاصة، أو الدراجات النارية،....إلخ.

تدابير أخرى لا تزال ممكنة : استرداد الحرارة الصناعية أو الغاز الحيوي من مدافن القمامة، واستخدام الطاقة النظيفة والمتجددة وما إلى ذلك.

من ناحية أخرى، يحدد تصميم المباني وإدماجها في بيئتها أيضا من شروط تنفيذ التنمية الحضرية المستدامة قريبا من الخدمات الحضرية والنقل العام.

### 6.6. مبدأ عمل السياسات الحضرية للتنمية المحلية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة، أدى إلى إيجاد مستوى معيشي على طبيعة رأس المال، ونحن بحاجة إلى بناء عدالة اجتماعية، والاقتصادات المستدامة وبيئة مستدامة، والعدالة الاجتماعية تعتمد بالضرورة على اقتصاد مستدام والإنصاف، الذي يستند بدوره على بيئة قابلة للبقاء.

فالحكومات المحلية هي القادرة على إدارة العديد من الاختلالات التي تؤثر على المدينة في المقام الأول، وظهورها كجهات فاعلة رئيسية، التي تشكل الإطار العام الذي يمكن استخدامه للتحليل وحل المشاكل المتعلقة بالتنمية المحلية بطريقة متكاملة وشاملة ومستدامة.

من الحقائق المختلفة في مجال المعرفة من مختلف الخصوصيات التاريخية والثقافية والاقتصادية فضلا عن مختلف مشاكل المجتمع المحلي تطوير مشروعه الخاص، طريقه إلى تحقيق الاستدامة من خلال دمج مبادئ الاستدامة في السياسات الحضرية والمحلية، وتحديد أهدافها الخاصة واستراتيجية عمل المشروع والتي يجب أن :

- ❖ يتم تعريفها بالشراكة مع مختلف الجهات الفاعلة في الحياة العامة، وبالتشاور مع السكان الذين سيضطرون للمشاركة في جميع مراحل المشروع المستدام (التشخيص، الدراسة، تصميم، تنفيذ تقييم) لتكون قادرة على تنفيذ مشروع على أساس التشخيص وافق عليه الجميع، بعد الاستماع

للمشاكل التي يشعر بها سكان المدن، هذا التشاور ينطوي على تنظيم جلسات إعلامية، وندوات مؤتمرات. في الخيارات الحالية والمستقبلية. الهدف من الشركاء المعنيين هو مناقشة الخيارات الممكنة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء، وحل وسط مرضٍ للجميع وفي نهاية المطاف إلى مشروع مشترك يتقاسمه الجميع.

❖ للتركيز على تنفيذ سياسة حضرية تحترم الأولويات الاجتماعية، الاقتصادية والايكولوجية يتعلق الأمر بخيارات السياسة الحضرية التي تحد الضرر على البيئة، والصحة، وتعزيز إمكانات الموارد البيئية، لتطوير النشاط الاقتصادي أو التوظيف أو التدريب أو إعادة الدمج والتماسك الاجتماعي (مكافحة الفقر والتهميش).

❖ تحقيق مزيج من وجهات النظر على المدى الطويل والعمل الفوري، كما يجب أن يكون المشروع قابل للتكيف، ويمكن إعادة النظر فيه أثناء التطبيق.

❖ ضمان العدالة والمساواة بين المواطنين وذلك بالتمتع بجميع الخدمات الحضرية، ومحاربة الفصل والتجزئة المكانية أي ضمان الاحترام للجميع. الإدارة الحضرية المحلية المستدامة مصممة باحترام مبادئ العمل، لذلك لا بد على السلطات المحلية للاستجابة للتحديات التالية :

#### 7. التحديات والرهانات المتعلقة بالإدارة المستدامة للمناطق الحضرية المحلية

##### 7.1. التحدي المتمثل في الإدارة الحضرية

فن الإدارة في تطور داخل المدينة لأن المدن هي إعطاء مسؤوليات جديدة، دون الاستفادة دائماً من نقل الموارد، لا سيما من جانب الدولة، يجب أن تعزز مشاركة المواطن وبدء الاستماع إلى أولئك الذين يعيشون في المدينة يومياً، كما يجب أن تقدم مشروع سياسي متماسك ومرن للمستقبل وفتح برامج تأخذ في الاعتبار الطابع المعقد لنظام المدينة وتلبية احتياجات هؤلاء المواطنين.



يشير مفهوم الحكم الراشد إلى آليات المساومة التي تتبعها المجتمعات، إذ يجب على السلطات المحلية أن تضع أنماط المشاركة التي يجب عليها أن تتشئها بكل ما لديها من شركاء ومع جميع المواطنين. الحوكمة هي محرك التنمية المحلية.

### 7. 2. توجيه أدوات الإدارة الحضرية نحو الاستدامة

وهذا باستخدام أدوات التخطيط، والقوانين، والسياسات والتقنيات المتاحة للتوصل إلى نهج النظم الإيكولوجية للإدارة الحضرية.

### 7. 3. ضمان الإدارة الذاتية على الصعيد المحلي

يجب أن يكون لدى المجتمعات المحلية الإرادة والمعرفة والأفكار الضرورية لتخيل أنماط حياة مستدامة، وتصور وإدارة المدينة من منظور الاستدامة، ويتعين عليهم أيضا تحمل مسؤولية إعادة تنظيمها لضمان متانتها. من الضروري أيضا أن يكون لديهم صلاحيات كافية وقاعدة مالية صلبة.

### 7. 4. التحدي المتمثل في الإدارة المستدامة للأراضي

تنفيذ سياسات استخدام الأراضي المناسبة التي تتضمن إجراء تقييم استراتيجي لآثار جميع مبادرات التنمية على البيئة، مثل التنقل الحضري.

### 7. 5. التحدي المتمثل في التنقل الحضري المستدام

تحتاج الحكومات المحلية إلى تحسين إمكانية الوصول والحفاظ على الرفاه الاجتماعي وأنماط الحياة الحضرية، مع تقليل الحاجة إلى التنقل والاستخدام غير الضروري للمركبات الآلية وتعطي الأولوية لوسائل النقل الصديقة للبيئة (بما في ذلك المشي، وركوب الدراجات، والنقل العام)، والجمع بين الجهود

للحد من الحاجة إلى التنقل الإقليمي من أجل تحقيق التوازن بين التدفقات بين المدينة والضواحي ومنع المدن باستغلال موارد المناطق المحيطة.

### 6.7. ضمان التفاوض كوسيلة لحل المشاكل المحلية

المجتمعات المحلية يجب أن تتكفل بمشاكلها ولا تحيلها إلى المجتمعات الأوسع نطاقاً، أو إلى الأجيال المقبلة ولذلك لابد عليها التغلب على الصعوبات التي تواجهها وعن الاختلالات، بالمهارات المحلية أو بمساعدة أكبر كيان إقليمي أو وطني كبير. وهذا هو مبدأ التفاوض بشأن إنفاذ القوانين التي ستترك لكل مدينة حرية كبيرة في اختيار نوع الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها.

### 7.7. ضمان العدالة الاجتماعية للاستدامة المحلية الحضرية

الفقراء أكثر المتضررين من المشاكل البيئية (ضجيج، تلوث الجو، معدات غير كافية، مساكن غير صحية، عدم وجود المساحات الخضراء)، وأقل قدرة على حلها، لذلك تعتبر التنمية المستدامة نظام موازنة محلي مبتكر يلامس كل جانب من جوانب عملية صنع القرار المجتمعي، الذي يوازن بين الحاجة إلى حماية البيئة مع المتطلبات الاجتماعية الأساسية، وتحسين نوعية حياة المواطنين.

### 7.8. التحدي المتمثل في الاقتصاد المحلي المستدام

يجب أن يكون معروفاً أن العامل الذي يحد من التنمية الاقتصادية هي الموارد الطبيعية (الهواء والتربة والماء)، والاستثمار فيها يكون من خلال الحفاظ عليها وترشيد استخدامها، وهي شرط من شروط التنمية الاقتصادية المستدامة.

7. 9. مواجهة تحدي البيئة المستدامة

تتطلب البيئة المستدامة عدم استهلاك الموارد الطبيعية بشكل كبير، والحفاظ على التنوع البيولوجي والصحة العامة ونوعية الهواء والماء والتربة بمستويات كافية للحماية المستدامة لإنسان والحيوان والنبات. يجب أن تتحمل السلطات المحلية مسؤولية تغيير المناخ عن طريق الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومصادر الطاقة المتجددة، يجب عليهم أيضا المضي قدما في 'مبدأ الوقاية' لوقف التلوث ومنعه من المصدر.

8. مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة

كيف يمكن أن نقيس حالة تقدم البلد نحو تحقيق الاستدامة؟

تحقيقا لهذه الغاية، تتطلب التنمية الحضرية المستدامة تطوير أدوات محددة تسمى المؤشرات. وهي عبارة عن مجموعة من إحصائيات البيانات والمعلومات التي يمكن ملاحظتها مع مرور الوقت، في تحديد وتأهيل المعلومات أو الظاهرة ويمكن أن تعكس حالة معينة.

هذه المؤشرات لها دور تحويل المعلومات الفنية (الناجمة عن الخبرة في كثير من الأحيان) في بيانات

بسيطة التي يمكن استخدامها وإبلاغها للجمهور والقادة

هناك مؤشرات اقتصادية، مؤشرات اجتماعية، مؤشرات من مؤشرات بيئية، وما إلى ذلك.

يعتمد تقييم التقدم نحو التنمية المستدامة على عدد محدود من المؤشرات أو مجموعة من المؤشرات

التي يمكن أن توفر إشارة أوضح للتقدم.

قامت الأمم المتحدة بتجميع قائمة من 134 مؤشر للمؤشرات أي المؤشرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والمؤسسية. هؤلاء المؤشرات هي الدليل العملي لتقدير التقدم نحو التنمية المستدامة، فقد كانت تنفذها مختلف الهيئات الدولية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي العالم، ...).

يعد قياس هذه المؤشرات مهمة طويلة الأجل ولم يتم بعد وضع اللمسات الأخيرة (باستثناء بعض المناطق)، حتى تتمكن من المطالبة بنتائج حاسمة. تتطلب هذه العملية تحديد ومعالجة كمية كبيرة من البيانات لتتناول في مختلف القطاعات. التعاون بين الدولة والصناعة وغيرها من الأجهزة مطلوب بشدة لتحقيق نتائج موثوقة.

هذه المؤشرات يتم تقديمها وفقا أربعة فئات رئيسية :

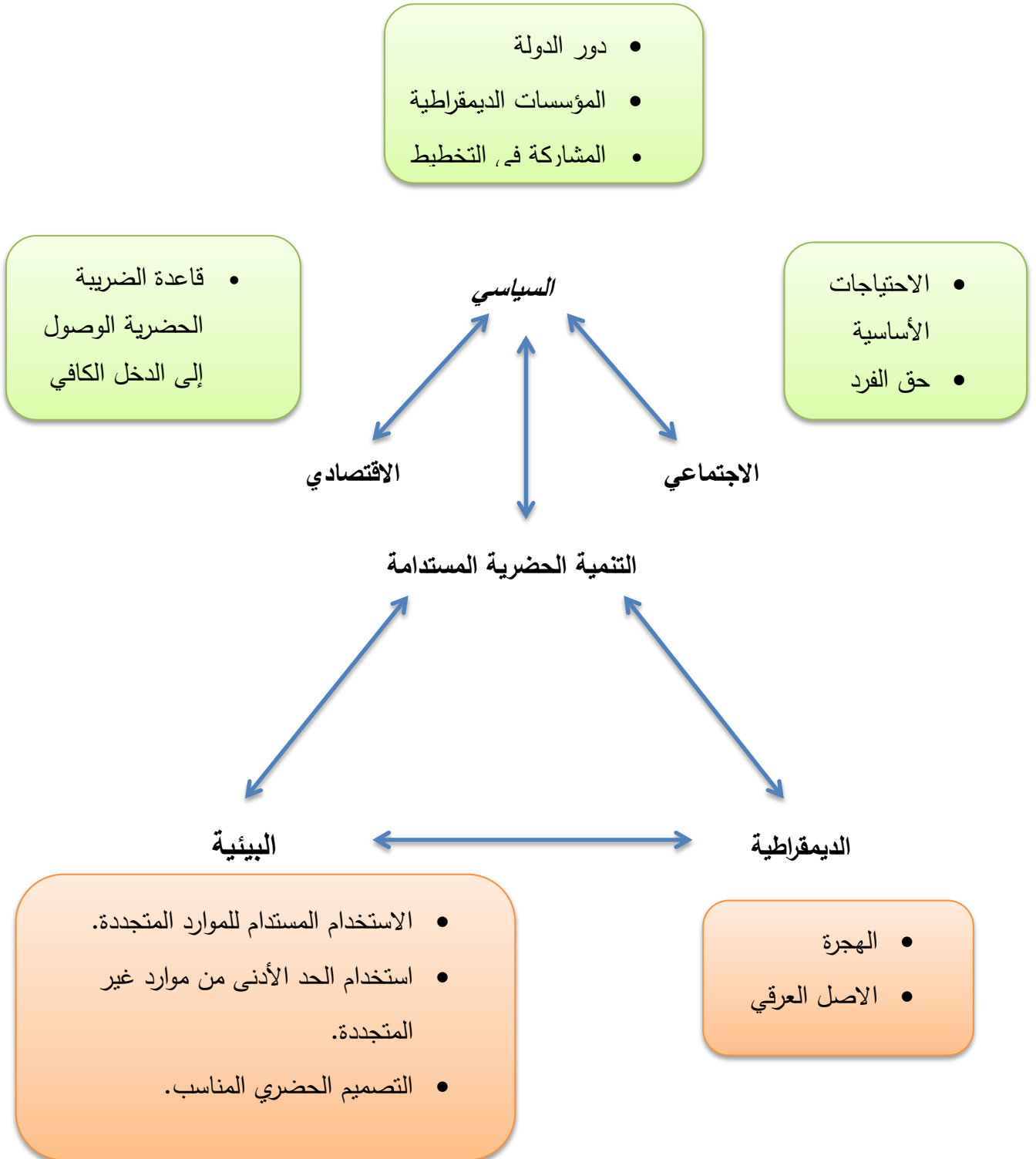
✓ المؤشرات الاجتماعية.

✓ المؤشرات الاقتصادية.

✓ المؤشرات البيئية.

✓ المؤشرات المؤسسية.

الشكل رقم 01 : مكونات التنمية الحضرية المستدامة وفقا لـ DRAKAHIS (1995).



المصدر : الندوة الوطنية في الهندسة المعمارية، بسكرة في 10 و 11 نوفمبر 1997

9. التنمية المستدامة في السياق الجزائري

9.1. التاريخ والميزانية العامة

النمو السريع للمدن الجزائرية وسكانها خلقت العديد من المشاكل ذات الصلة بمتطلبات الإدارة البيئية والحضرية. زاد عدد سكان الحضر، بسرعة كبيرة خلال العقدين الماضيين في النصف الأخير من هذا القرن. من عام 1906 إلى عام 1954، تطور عدد سكان المدن من 8.8 ٪ ، في حين وصل إلى 9 ٪ من 1966 إلى 1977<sup>25</sup>.

نظام التقسيم المعتمد خلال العقدين الماضيين قد أنتج الكثير من الآثار الضارة على البيئة الحضرية لأن أساليب التخطيط الحضري التي تم استيرادها في الماضي ليست مناسبة للمجتمع الجزائري، مما يجعل من الصعب تنفيذ التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، كان تطور المدينة بشكل سريع وعلى نطاق واسع، وتجاوزت توقعات المخططين.<sup>26</sup>

توسع النسيج الحضري في المدن مثل : الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة. يتم دون ضمان الحفاظ على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما نرى حالات إزالة الغابات والسدود المخططة، والمجاري المائية كل هذه الأفعال تقضي على المناظر الطبيعية والمواقع الجميلة بالمدينة<sup>27</sup>. هذه التصرفات تؤدي إلى إتلاف واستهلاك بشكل كبير للموارد الطبيعية حيث هذه الأخيرة من المبادئ الأساسية التي تنص عليها للتنمية المستدامة (الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية).

BOUTEFHOUCHE M, (1985), " Système Social et Changement Social en Algérie", O.P.U., Algiers, p. 164. <sup>25</sup>

MUMTAZ B. (1983), " Reaction Planning ", in Habitat international, Volume 7, No. 5/6, Pergamon Press <sup>26</sup> Ltd., UK, pp. 97-104.

AZZAG L. (1988), " Urbanisme et Identité: Menaces de la Conurbation", in AM Cahiers de REVAI' <sup>27</sup> Revolution Africaine No. 1255, Algiers, pp. 3-6.

تملك الجزائر مساحة كبيرة ذات حيوية منخفضة لدى لآبد من إعطاء أولوية للجانب الاقتصادي في أي برنامج، والاهتمام بشكل خاص بالبنية التحتية والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتنمية المدن الجديدة.

يبدو أن المهنيين وصانعي القرار ليس لديهم ما هو أفضل لتقديمه للسكان الحضري (رتابة المدن) مثل هذه البيئة بالتأكد لها آثار سلبية على التطور البيولوجي والنفسي للفرد. حيث إن عدوانية المناظر الطبيعية الحضرية قد تجعل الفرد في حالة من الانكماش الاجتماعي وتقضي على جميع النقاط المرجعية التي تسمح له بالتحرك في بيئته الاجتماعية والثقافية والمادية<sup>28</sup>.

---

TANGHE J., ULAEMINCK S., BERGHOG J. (1984), Living Cities, Pergamon Press, Oxford, <sup>28</sup>  
pp.113

الخاتمة

من أجل استدامة المشاريع ونجاحها ولكي نحافظ على الموارد الطبيعية وذلك بترشيد استعمالها لا بد من شمولها على أبعاد التنمية المستدامة (البعد البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي)، فعند احترام هذه الأبعاد وأخذها بعين الاعتبار فإننا نقضي على كل الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل المجتمع الواحد أو بين فئات مختلفة أو حتى بين الدول والأجيال المختلفة وتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدام.